المبحث الخامس
فى البحث عن حل

إن كانت ظاهرة تنامى جماعات الإسلام السياسى واتجاهها صوب العنف السياسى كأداة من أدوات التعامل السياسى فى الحياة السياسية العربية، هى نتاج لتفاعل ظروف البيئة الداخلية والخارجية العربية بأبعادها ومستوياتها المختلفة، والبناء الفكرى وأسلوب تجنيد وتربية أعضاء هذه الجماعات فى الوطن العربى، فإن السؤال الذى نطرحه فى هذا الجزء من الدراسة يدور حول كيفية التعامل مع هذه الظاهرة، بالأسلوب الذى يخدم أهداف الأمة العربية فى التنمية والديموقراطية والوحدة، وتأتى أهمية ذلك من كون هذه الظاهرة تهدد من وجهة نظر الباحث بتفجير الاضطرابات فى المجتمع العربى بصورة شبه مستمرة، الأمر الذى يؤثر تأثيرًا سلبيًا على مستقبل الأمة العربية.

وقبل أن نعرض لبعض الأفكار فى هذا المجال نحاول أن نقدم عرضًا نقديًا موجزًا لأساليب تعامل النظم العربية مع هذه الظاهرة، وفى هذا الصدد يمكن أن نشير إلى الأساليب التالية :

أولاً استخدام العنف فى مواجهة جماعات الإسلام السياسى :

اعتادت الأنظمة العربية على استخدام العنف بدرجاته وأساليبه المختلفة فى مواجهة نشاط جماعات الإسلام السياسى، وهذا العنف قد يقوم على أساس فكرة الإجهاض المستمر لهذه الجماعات، أو العنف الوقائى بمعنى اتخاذ بعض إجراءات الاعتقال لأعضاء هذه الجماعات بصفة دورية أو شبه دورية، أو أسلوب المواجهة الشديدة البالغة القسوة، عند وقوع أى حادث من جانب هذه الجماعات،

والواقع أن مردود هذا العنف الآتى من الدولة أو من النظام السياسى، عادة ما يكون لا يتناسب مع تكلفته الفعلية سياسيًّا واجتماعيًّا، ذلك لأن المبالغة فى استخدام العنف من جانب الدولة يجعل هذه الجماعات تتجه صوب المزيد من العنف فى الأمد الطويل والمتوسط، لأنه يولد لديها قناعة خاصة، بأنه لا سبيل للتعامل مع القابضين على السلطة إلا باللغة التى يفهمونها وهى العنف، الأمر الذى قد يقود إلى دخول المجتمع فى دائرة العنف اللانهائية .

كما أن أسلوب العنف الوقائى قد يخلق من أعضاء هذه الجماعات أبطالاً ، وقد يؤدى إلى تعاطف قطاعات من المواطنين معهم، من ناحية أخرى تؤكد الخبرة السياسية أنه لا يمكن لأى نظام سياسىّ أن يستمر ويحافظ على استقراره استنادًا إلى العنف وحده ، ولعل فى تجربة نظام شاه إيران الذى سقط على أيدى آيات الله ، ما يؤكد هذا، فاستخدام العنف من جانب النظام السياسى له حدود عندما يتعداها لابد وأن يتعرض للسقوط، الأمر الذى يتطلب ضرورة الدراسة المتأنية لاستخدام العنف تجاه هذه الجماعات، لمواجهة بعض الحالات الطارئة التى لا يكون أمام النظام السياسى إزاءها بديل آخر، كما حدث فى الجزائر فى يوليو ١٩٩١[1] ، فى حالة كهذه يمكن أن تكون للعنف بعض النتائج الإيجابية، والواقع أن هناك درجات متفاوته لاستخدام العنف من جانب النظم العربية، إلا أن هذا لا يتنافى مع كون العنف هو أحد الأدوات الأساسية لتعامل هذه الأنظمة مع جماعات الإسلام السياسى.

ويمكن القول بأن الأنظمة العربية قد حافظت على استمرارها حتى الآن فى مواجهة أشد قوى الحياة السياسية العربية حدة وعنفا، ولكن هذا لم يؤد إلى التوصل لحل تام لهذه المشكلة، الأمر الذى جعلها بمثابة القنبلة القابلة للانفجار فى أى وقت وفى أى مكان فى الوطن العربى.

(١) انظر الحياة اللندنية، ٢ يوليو ١٩٩١ .

ثانيًا – الاتجاه الحذر نحو التعددية السياسية :

فى خلال المرحلة الأخيرة بدا واضحًا أن العديد من الأنظمة السياسية العربية بدأت تتجه نحو التعددية السياسية ، وإن تفاوتت فى الدرجة التى سمحت بها كل من هذه الأنظمة فى هذا الاتجاه ، فبينما تقدم الجزائر نموذجًا واضحًا لبدء مرحلة التعددية السياسية التى تتيح لكافة القوى السياسية الحق فى تشكيل الحزب المعبر عنها ، نجد نماذج أخرى ترتفع فيها درجة تحكم النظام السياسى القائم فى هذه المسألة ، كما هو الحال فى مصر وتونس، وفى هاتين الدولتين تبقى العديد من القوى السياسية الفاعلة، ومنها جماعات الإسلام السياسى بعيدة عن إطار الشرعية ، الأمر الذى يعد دافعًا لهذه الجماعات لتبنى أسلوب العنف السياسى، غير أن الأمر الذى يثير التساؤل هو ما حدث فى الجزائر فى المرحلة الأخيرة وخاصة فى يونيو ويوليو ١٩٩١ حيث دخلت القوى الإسلامية المتمتعة بالشرعية والمسيطرة على المجالس المحلية من خلال نجاحها فى الانتخابات البلدية فى مواجهة عنيفة مع النظام السياسى الجزائرى الذى قدم حتى الآن أعلى درجات التسامح مع هذه الجماعات مقارنة بالأنظمة العربية الأخرى .

وعندنا أن العامل الأساسى فى حدوث هذه المواجهة لا يرجع إلى نظام التعددية فى النموذج الجزائرى، وإنما يرجع إلى الإطار الفكرى والخبرة السياسية لهذه الجماعات، فهذه القوى الإسلامية لم تتمرس بعد على تقاليد وأساليب الممارسة الديموقراطية ، بل إن بعض أطروحاتها الفكرية ، أو بعبارة أدق منظومتها الفكرية تتعارض كما أوضحنا من قبل مع الديموقراطية .

ثالثا – المزايدة على الإسلام :

لجأت معظم الأنظمة العربية فى مواجهتها لقوى الإسلام السياسى إلى تبنى بعض الأساليب التى تدخل فى نطاق المزايدة على ما تطرحه هذه القوى من أفكار ، فاتجهت بعض الأنظمة إلى التوسع فى التعليم الدينى ، والتوسع فى

نشر الأفكار الإسلامية من خلال وسائل الإعلام المختلفة ، بل واتجهت إلى توسيع نشاط دائرة الإفتاء فى الحياة السياسية ، والشئون العامة كما حدث فى مصر ، حيث برز واضحًا دور المفتى فى العديد من المسائل الاقتصادية والسياسية، واتجهت أنظمة أخرى إلى رفع شعارات إسلامية، هذه السياسة بصورها المتعددة لم تؤد إلى إضعاف قوى الإسلام السياسى فى المجتمع العربى ، بل أدت إلى ازدياد درجة مصداقيتها لدى المواطن العربى ، كما أدت إلى توفير البيئة الفكرية الملائمة لنشاط هذه الجماعات ، خاصة وأن ما يطرحه علماء الدين الذين تستعين بهم هذه الأنظمة لا يختلف فى جوهره عن بعض أطروحات هذه الجماعات الفكرية .

هذه هى أهم الاجتهادات التى قدمتها الأنظمة العربية فى مواجهتها لجماعات الإسلام السياسى وهى اجتهادات لم تؤد إلى نتائج إيجابية تتيح إمكانية احتواء هذه الجماعات فى نطاق النظم السياسية العربية، ومن ثم ظلت هذه الجماعات كالقنبلة الموقوتة التى تهدد بالانفجار فى أى لحظة .

والسؤال الآن هل من اجتهادات أخرى ممكنة فى هذا المجال ؟

الإجابة بنعم، وسنحاول أن نعرض لبعض الأفكار فى هذا المجال التى نرى أنه بتحققها يمكن التوصل إلى حل بصدد جماعات الإسلام السياسى فى الوطن العربى .

أولا – تصحيح بعض الأفكار السياسية الشائعة فى المجتمع العربى :

إن نقطة البدء فى معالجة العنف السياسى فى الحياة السياسية العربية بصفة عامة، وعنف جماعات الإسلام السياسى بصفة خاصة تتمثل فى تصحيح بعض الأفكار السياسية الخاطئة والشائعة فى المجتمع العربى، والتى تسهم فى التكوين السياسى للإنسان العربى بصفة عامة وشباب هذه الجماعات بصفة خاصة، من هذه الأفكار ، فكرة عدم الاعتراف بحق الاختلاف فى الرأى ، وعدم الاعتراف

بالآخر أو ما يعبر عنه أحيانًا بعبارة الكل فى واحد ، فليس صحيحًا على الإطلاق أن الكل واحد بل إن الواقع يؤكد أن المجتمع يتكون من فئات وطبقات وجماعات لها مصالح متعارضة ومتداخلة ولكل منها ظروفه الاقتصادية والاجتماعية المختلفة التى تؤثر بغير شك فى تكوين وعيه السياسى لذلك لابد من الاعتراف للجميع بحق الاختلاف فى الرأى، وأن هذا الاختلاف لا يعنى خروجًا عن الإجماع المنشود، يستحق صاحبه القمع والتنكيل والإفناء ، إن علينا أن نعترف بحق الاختلاف فى الرأى ، وفى هذا اعترافا بالآخر ، إن البدء بإصلاح هذا الجانب من جوانب البيئة الفكرية العربية، يتيح إمكانية التأثير على التكوين الفكرى المنغلق لجماعات الإسلام السياسى فى الوطن العربى .

من الأفكار السياسية الشائعة الخاطئة أيضًا فكرة أن الإنسان العربى فاقد للأهلية السياسية وأنه يحتاج إلى أوصياء عليه ليمارسوا عنه شئون السياسة ، هذه الفكرة تستند إلى ارتفاع نسبة الأمية بين أبناء الأمة العربية ، وإلى تردى الوعى السياسى لدى المواطن العربى ، وعزوفه عن المشاركة السياسية بل ورغبته فى الابتعاد عن عالم السياسة، مثل هذه النظرة الدونية للإنسان العربى تتولد عنها العديد من الممارسات السياسية الخاطئة المتعالية ، التى لا تخلو من الاستخفاف ولا تخلو كذلك من القمع والواقع أن الإنسان العربى قد بلغ سن الرشد منذ فترة طويلة ، وهو ليس بحاجة إلى أوصياء عليه ، بل هو يفهم كل ما يجرى ويحدث حوله من أمور فى عالم السياسة فهمًا دقيقًا ، ويحلله ويفسره تفسيرًا أقرب ما يكون إلى الحقيقة فى معظم الأحيان ، وإن كان يعزف عن المشاركة فى الحياة السياسية ، فإنه بهذا السلوك السلبى إنما يقوم بعمل سياسى خطير ، لأنه يسحب بهذا السلوك بساط الشرعية من تحت أقدام من يمسكون بالسلطة السياسية فى المجتمع ، وشيئًا فشيئًا يكرس عزلتهم فى أبراجهم العاجية ويجعلهم فى الموضع الذى يسميه لطفى الخولى بضعف القوة، فلا يحترم قانونًا تسنه هذه

السلطة ، ويلجأ إلى التحايل على هذه القوانين ، لأنه يرى أنها ليست شرعية ، ولا عجب فى أنه يجد لذة فى مخالفة هذه القوانين حتى فى أبسط سلوكياته ، وإلا فما هو تفسير احترام الإنسان العربى لقواعد المرور فى البلدان الأوربية وعدم احترامه لها فى موطنه ، إن هذه الوضعيه تقود الإنسان العربى إلى الحرص على أن يحمل على حقوقه أو مايراه كذلك بأساليبه الخاصة وإلى حسم لنزعاته الفردية بهذه الأساليب التى يمكن أن تصل إلى حد العنف وبعيدًا عن السلطة السياسية فى المجتمع ، لابد إذن من رفع الوصاية السياسية القريبة عن الإنسان العربى وإطلاق طاقاته الابداعية الخلاقة ، والتعامل معه كمواطن وليس كرعية، مواطن له حقوقه وواجباته التى ينظمها قانون شرعى مقبول .

ونصل إلى فكرة سياسية أخرى شائعة فى مجتمعنا العربى ، وهى أحد الأفكار الخاطئة التى لها تداعياتها السلبية على الممارسة السياسية فى حياتنا المعاصرة ، هذه الفكرة هى فكرة المستبد العادل والتى يستخدمها العديد من الحكام العرب لتبرير بعض الممارسات القمعية، هذه الفكرة تجمع من خلال شقيها عوامل فنائها إذ أنها تجمع بين نقيضين يصعب اللقاء بينهما ، فكيف يكون المستبد عادلًا ؟ وكيف يكون العادل مستبدًا ؟ الحقيقة أنه لا عدل مع استبداد ولا استبداد مع عدل حتى ولو حسنت النوايا ولعل فى التجربة العربية السياسية المعاصرة ما يؤكد رأينا هذا ، فلقد شهدت العقود الثلاثة الممتدة من الخمسينات إلى السبعينات عقدًا اجتماعيًّا ضمنيا بين المواطن العربى والحاكم العربى يقوم على أساس أن يوفر الحاكم للمواطن القدر المناسب من الظروف المعيشية الملائمة مقابل أن يترك له شئون الحكم والسياسة ، ولكن لا الحاكم استطاع أن يحقق ما وعد به ، ولا المواطن استطاع بالتالى أن يقف سلبيًّا وهو يرى ظروفه المعيشية تسوء من فترة إلى أخرى ، ومن هنا انهار هذا العقد ودخل المجتمع العربى فى دائرة العنف السياسى ، خاصة مع غيبة تقاليد الممارسة الديمقراطية، هذه نماذج لبعض الأفكار السياسية الشائعة والخاطئة والتى يجب أن يضطلع المثقفون بتصحيحها .

ثانيًا – تطوير المؤسسات السياسية العربية :

عندما نتناول هذا الموضوع تثور عادة إشكالية فكرية تتمثل فى أن العديد من الباحثين العرب والأجانب يرون أن التقاليد السياسية العربية لا تعرف فكرة المؤسسة السياسية، فيشير الدكتور حامد ربيع إلى أنه من نواحى الضعف فى تاريخنا العربى أنه ليس لدينا نظم المؤسسات[1] ويفسر أحد الكتاب الأمريكيين هذه الظاهرة فى تاريخنا استنادًا إلى أن الإسلام لا يعرف مؤسسات دينية كما هو الحال فى المسيحية التى تقوم على أساس مؤسس معين . والواقع أن هذه الإشكالية الفكرية ترجع إلى خلط فى المفاهيم خاصة مفهومى السلطة السياسية فى المجتمع والمؤسسة السياسية، فإذا مانظرنا إلى تطور السلطة السياسية فى المجتمع الإنسانى سنجد أنها مرت بعدة مراحل لعل أهم هذه المراحل مرحلة السلطة المشخصة وهى المرحلة التى لاتنفصل فيها السلطة عن شخص الحاكم ، ومرحلة السلطة المنظمة التى تنفصل فيها السلطة عن شخص الحاكم ويكون لها طابعها القانونى غير الشخصى ، الذى يخضع فيه الحاكم والمحكوم لأحكام القانون، وقد وجدت المؤسسات السياسية فى كل من المرحلتين سواء مرحلة السلطة المشخصة أو السلطة المنظمة ، غير أن الاختلاف فيما بين المرحلتين يتمثل فى وظيفية هذه المؤسسات السياسية فى نطاق كل من السلطة المشخصة والسلطة المنظمة .

وواقع الحال فى الوطن العربى أننا لم نصل بعد إلى مرحلة السلطة السياسية المنظمة ، بل لازلنا نعيش فى ظل السلطة المشخصة التى يرتبط فيها القانون والنظام بشخص الحاكم ، وأن أخذ هذا النظام بهذا الشكل أوذاك من أشكال

---

(١) د. حامد ربيع فى ندوة مجلة الوحدة حول (مؤسسة الدولة فى الوطن العربى) مجلة الوحدة – الرباط – المجلس القومى للثقافة العربية العدد ١١ ، السنة الأولى أغسطس ١٩٨٥ ص ٦١ .

نظم الحكم المعاصرة إلا أنه يبقى فى جوهره نموذجًا للسلطة المشخصة التى تستند إلى القوة فى وجودها ، سواء كانت هذه القوة مصدرها الجيش أو القبيلة أو العشيرة أو الدين أو كل هذه المصادر معا، كما هو حادث فى العديد من الحالات ، ومن ثم فعندما ندعو إلى تطوير المؤسسات السياسية العربية فإن أول ما ندعو إليه هو تطوير مؤسسة الدولة العربية ذاتها بحيث تتحول إلى دولة القانون الذى يخضع له الحاكم والمحكوم .

فإذا ما بدأنا بهذه الخطوة فلابد وأن يتبعها تطوير لوظائف المؤسسات السياسية الأخرى فى المجتمع ، بحيث تزداد فعاليتها ، وبما يتلاءم بتطور المؤسسة الأم وهى الدولة بحيث نصل إلى دولة المؤسسات التى تستطيع أن تستوعب كافة القوى السياسية فى المجتمع لتمارس نشاطها السياسى فى إطار هذه المؤسسات ، أى فى نطاق النظام السياسى القائم الأمر الذى يعنى إمكانية إحداث التغيير المتوافق مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتغيرة بطبيعتها التى يعيشها المجتمع العربى ، وقد نتج عن غياب السلطة المنظمة فى المجتمع العربى واستمرار السلطة المشخصة وإن أخذت ببعض الأشكال الحديثة للمؤسسات السياسية فى المجتمع الغربى ، سلبيات عديدة أهمها فقدان الوطن العربى الثقة فى الممارسة السياسية من خلال المؤسسات السياسية القائمة لأنه بوعيه الفطرى أدرك أن هذه الأبنيه المؤسسية ليست لها الفعالية السياسية المطلوبة أو المؤثرة ، وقد نتج عن هذا الوضع انتقال نظام السلطة المشخصة إلى بعض المؤسسات السياسية غير الحكومية كالأحزاب السياسية المصرية فمعظم هذه الأحزاب هى أحزاب تقوم على أشخاص تتمحور السلطة فى داخل الحزب حولهم ، بل إن هذه الأحزاب هى أحزاب يطالب بعضها بالديمقراطية على الخط الغربى الليبرالى تفتقد ممارسة الديمقراطية فى نطاق بنائها الهيكلى ، هذه الوضعية تجعل المواطن العربى يتجه إلى ممارسة العمل السياسى إن رغب فى ذلك ممارسة فردية فى الأساس حتى وإن كان يعلن انتماءه لهذا الحزب أو ذاك ..

مثل هذه الممارسة تكون غير فعالة ، ويسهل قمعها من جانب السلطة السياسية، كما أنها فى ظل حالة اليأس التى يشعر بها من يحاول الممارسة، قد تدفعه إلى الاتجاه إلى أسلوب العنف فى مواجهة السلطة القابضة على القوة ، لذلك فإن تطوير المؤسسات العربية لابد وأن يبدأ بتطوير مؤسسة الدولة ذاتها ، بحيث تتحول إلى دولة تقوم على أساس السلطة المنظمة الخاضعة للقانون ثم تطوير مؤسساتها السياسية الأخرى كالمؤسسات التشريعية والقضائية والتنفيذية والإدارية كى تقوم بوظائف جديدة تتوافق مع التحول الحادث فى طبيعة السلطة السياسية فى المجتمع ثم يمتد هذا التطوير إلى الأحزاب السياسية وجماعات المصالح وغيرها من المؤسسات السياسية غير حكومية ، لتأخذ بالأسلوب الديموقراطى فى بناء هياكلها وممارسة السلطة فى نطاقها ونصل بذلك إلى الإنسان العربى الذى سيقتنع حينئذ بجدوى ممارسة السياسة من خلال هذه المؤسسات[1].

ثالثاً – ضرورة التخلى عن السلفية السياسية :

قد يظن البعض أن السلفية قاصرة على تيار سياسى معين فى المجتمع العربى ، وهو التيار الإسلامى مع أن الواقع غير ذلك[2] فالتيار الليبرالى العربى ملغى أيضا بحكم استناده إلى مجموعة من الأفكار الغربية التى تعود إلى القرن ١٩ ، ونفس الشىء بالنسبة للتيار الماركسى والقومى فمثل هذه التيارات لازالت تستند فى تحليلاتها إلى المقولات القديمة التى قدمها الفكر الغربى ، ولايزيد ما تقدمه عما

(١) للمزيد حول السلطة المشخصة والمنظمة راجع د. محمد طه بدوى أصول علوم السياسة، المكتب المصرى الحديث – الإسكندرية ١٩٦٦

(٢) راجع حول مفهوم السلفية السياسية: برهان غليون، مجتمع التنمية، بيروت مركز الاتحاد العربى ١٩٨٥ .

كان يحدث فى القرن الـ ١٨ فى الأزهر وفى غيره من الجامعات الإسلامية التقليدية من شرح على المتن، والمطلوب من كافة القوى السياسية العربية أن تنفض عن نفسها هذه السلفية الفكرية لأن نتيجة تمسكها بها كانت عزلتها عن الجماهير المفترض أن تقودها وتوجهها ، لابد من فتح باب الحوار بين الأجيال القديمة أو الحرس القديم فى كل من هذه التيارات السياسية وأجيال الشباب ولابد من طرح كافة المفاهيم والأفكار على بساط البحث والنقاش ، إن قيام القوى السياسية فى المجتمع العربى بهذا الجهد من شأنه أن يضع تقاليد للحوار فى المجتمع العربى وهى تقاليد نفتقدها فى واقعنا المعاصر ، ويؤدى غيابها إلى سوء الفهم الذى يولد العزلة وعدم الاعتراف بالآخر ، وهذه هى أولى الخطوات نحو العنف السياسى .

رابعا – إمكانية التقليل من المؤثرات الخارجية على الحياة السياسية العربية :

فى عالم اليوم المعقد المتشابك المصالح لا يمكن لأى دولة أن تنعزل عما يحدث من حولها ، وبالتالى تزداد إمكانية المؤثرات الخارجية على الحياة السياسية فى الداخل ومعظم المؤثرات الآتية من البيئة الخارجية للمجتمع العربى سواء كانت من المستوى الإقليمى أو الدولى تؤدى فى الأغلب الأعم إلى تفاقم العنف السياسى فى المجتمع العربى الأمر الذى يستلزم ضرورة التقليل من هذه المؤثرات أو توجيهها وجهة تتفق وصالح المجتمع العربى ، ولايمكن أن يتحقق هذا إلا استنادًا إلى استراتيجية عربية موحدة تقوم على الأساس الاعتماد على الذات والتقليل من حدة التبعية إلى الخارج[1].

(١) لينك هوربون، إنتاج لديكتاتوريات فى العالم الثالث ترجمة عبلا لعزيزا لمودبى والحسن اولحاج مجلة الثقافة العالمية، الكويت، العدد ٣٧ نوفمبر ١٩٨٧ ص ٦٣ : ص ٧٨.

خامسا – تقليل حدة العنف الموجه إلى جماعات الإسلام السياسى وضرورة فتح أبواب الحوار :

بداية لابد من أن ندرك أن أعضاء هذه الجماعات هم جزء من أبناء المجتمع ، وإن كنا نطالبهم بضرورة إعادة النظر فى أطروحاتهم الفكرية ، وفى أسلوب الممارسة السياسية الذى ينحو إلى العنف السياسى ، فإن المبادرة يجب أن تكون من المجتمع والدولة فى الوطن العربى ، وذلك من خلال الاعتراف بهم كمواطنين لهم الحق فى أن تكون لهم رؤيتهم الخاصة فى كافة الشئون العامة ، ولهم الحق فى المشاركة السياسية وفقًا للقواعد التى يحددها القانون العام ، إن فتح الحوار مع هذه الجماعات ضرورة موضوعية ، والاتجاه إلى التركيز على النقاط التى يتفقون فيها مع بقية القوى السياسية فى المجتمع، وتأجيل البحث فى نقاط الاختلاف، لفترة تتيح نضج الظروف الموضوعية إمكانية مناقشتها هو الأسلوب الذى يساعد على التخفيف من حدة معارضة هذه الجماعات، بل إنه قد يؤثر على قوة الأجنحة التى تتبنى العنف السياسى كأسلوب وحيد للممارسة السياسية فى داخلها .

ويمكن القول بوجود بعض الأدلة الواقعية لصحة هذه الفكرة ، فأسلوب الحكومة الجزائرية فى التعامل مع أحداث العنف الإسلامى الأخيرة، أدت إلى حدوث انقسام داخل قيادة الإسلاميين فى الجزائر ، وازدادت درجة المعارضة تجاه أولئك الذين تبنوا خيار المواجهة العنيفة مع النظام السياسى الجزائرى .

كذلك تؤكد هذه الفكرة متابعة السلوك السياسى لممثلى جماعة الإخوان المسلمين فى مجلس الشعب المصرى، فالأفكار التى طرحها نواب الإخوان فى المجلس ، لم تكن بعيدة عما تطرحه القوى السياسية الأخرى.

إن هذه الجماعات يمكن أن تكون عنصر قوة للنظم السياسية العربية إذا ما حسنت النوايا ، بوصف أعضاء هذه الجماعات أكثر أعضاء المجتمع نشاطًا

واهتمامًا بالشئون العامة ، فى ظل حالة اللامبالاة السياسية التى يعيشها المواطن العربى ، ومن ثم فلو أمكن التوصل إلى صياغة تنظم أسلوب مشاركتهم فى الحياة السياسية ، فإن دفعة من الحيوية والطاقة والنشاط ستنتشر فى أوصال الجسد السياسى العربى الأمر الذى يتيح تحريكه بفعالية نحو غاياته المنشودة .

ولا ينبغى أن يفوتنا أن ننوه بأن هذه الجماعات ربما تكون بمثابة رد الفعل العفوى الذى يقدمه المجتمع العربى ، تجاه كافة محاولات الاختراق الخارجى بمستوياتها المختلفة ، ومن ثم فنحن بحاجة إلى تجنيد هذه العناصر الفاعلة النشطة فى نطاق الصراع الحضارى مع الغرب المهيمن والمسيطر الآن ، والذى يسعى إلى القضاء على كل ما هو عربى وإسلامى ، إن إمكانية تحويل هذه الجماعات من عنصر ضعف يهدد الاستقرار إلى عنصر قوة تتيح إمكانية الاستمرار والبقاء متاحة وأولى خطواتها التقليل من حدة عنف الدولة، وفتح أبواب الحوار العقلانى والموضوعى ، والمسألة ليست سهلة خاصة فى ظل التكوين الفكرى لهذه الجماعات ، ولكنها تحتاج إلى الكثير من الصبر والمثابرة ، الذى يتناسب مع أهميتها ، لقد قبلت الأنظمة العربية بفتح أبواب الحوار والتفاوض مع إسرائيل العدو التاريخى لأمتنا ، فلماذا لا تقبل بفتح باب الحوار مع شريحة من أبنائها !